Al-Farouk journal of sciences
Volume (1), Issue (1) (March, 2025)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (1) العدد 1 مارس 2025
ردمد: 3135-2359

الإبدال بين الفصحى واللهجة الليبية

عفاف الطاهر شلغوم

قسم اللغة العربية – كليّة الآداب / جامعة الزاوية

e.shaghoum@zu.edu.ly

Substitution between Classical Arabic and the Libyan Dialect

Afaf Al-Taher Shaghoum

Department of Arabic Language – Faculty of Arts

University of Zawiya

تاريخ الاستلام: 2025/01/13 تاريخ المراجعة 18 / 2 / 2025 تاريخ القبول:2025/03/12- تاريخ النشر:27/ 03/ 2025

ملخّـــــص:

بيّنت الدراسة المقارنة، بين اللغة الفصحى، واللهجة الليبية العاميّة، التي أجريتها حول ظاهرة الإبدال، من خلال تتبّع مواضعه بين اللغتين، بأسلوب وصفي تحليلي مقارن، أنّ اللهجة الليبية، اتّفقت مع الفصحى في علّة الإبدال، الكامنة في طلب الخفّة، وانسياب التدفّق الصوتي، والاقتصاد الجهدي، وأنّ اللهجة الليبية متأصّلة في بنيتها الصوتية، ومحافظة في جملتها على ضوابط فونولوجية العربية وقوانينها، ولم تحد عنها، فهي تجري بين القياس الصرفي، والسماع العربي، من دون التزام دائم منها بالموروث القياسي، أو السماعي، إذ ما كان قياسيا في الفصحى اتّخذته سماعيا، وما كان سماعيا صيّرته إلى حيّز القياس والاطّراد، في بعض الأحيان؛ بسبب الاستقرار التداولي في اللهجة الليبية لهذا القياس أو ذاك السماع. وقد كشفت هذه الدراسة خلافا ما هو متوقّع، أنّ ما كان مسلّما به من إبدال لهجي، اختصّت به اللهجة الليبية من دون الفصحى، كإبدال القاف جيما قاهرية (g)، نحو: كَال من قال، وإبدال الثاء تاء، نحو: تلاتة من ثلاثة، وإبدال فتحة حرف المضارع كسرة، نحو: نِعرف من نَعرف، وإبدال ضمّة أوّل اسم التصغير كسرة، نحو: قِليم من قُليم، وإبدال اللام ميما، نحو: امبارح، من البارح، وغيرها ممّا ذكر في مواضعه، يعدّ موروثا من اللغة الفصحى ولهجاتها، وليس إبداعا لهجيا حديثا، ما يجعلنا نؤمن بعمق أصالة اللهجة الليبية.

الكلمات المفتاحية: إبدال – الفصحى – اللهجة الليبية، قياسي، شاذ

Abstract

The comparative study between Classical Arabic and the colloquial Libyan dialect, which I conducted on the phenomenon of substitution by tracing its occurrences in both linguistic varieties through a descriptive, analytical, and comparative approach, showed that the Libyan dialect agrees with Classical Arabic in the cause of substitution, which lies in the pursuit of ease, smooth phonetic flow, and economy of effort. It also showed that the Libyan dialect is deeply rooted in its phonetic structure and generally preserves the phonological rules and principles of Arabic without deviating from them. It moves between morphological analogy

and transmitted Arabic usage, without always adhering strictly to either the inherited analogical or transmitted patterns. What was analogical in Classical Arabic may appear as transmitted usage in the Libyan dialect, while what was transmitted usage may sometimes become analogical and regular, due to the stability of such usage in Libyan speech.

Contrary to what might be expected, the study revealed that several forms previously assumed to be purely dialectal substitutions specific to the Libyan dialect and absent from Classical Arabic—such as replacing qāf with the Cairene /g/, as in *kāl* from *qāl*, replacing thā' with tā', as in *talāta* from *thalātha*, replacing the fatḥa of a doubled consonant with kasra, as in *ni'raf* from *na'raf*, replacing the initial ḍamma in diminutive nouns with kasra, as in *qilīm* from *qulaym*, and replacing lām with mīm, as in *imbāriḥ* from *al-bāriḥ*, among other examples discussed in their relevant sections—are in fact inherited from Classical Arabic and its dialects, rather than being modern dialectal innovations. This strengthens the view of the deep authenticity of the Libyan dialect.

Keywords: substitution, Classical Arabic, Libyan dialect, analogical, irregular.

مقدمـــــة:

يُعدّ الإبدال من أهمّ الظواهر اللغوية التداولية، إذ يعكس ديناميكية اللغة وحيويّتها ومرونتها بين التقعيد والاستعمال، وبين السماع والقياس، بحسب القوانين الصوتية، له وظائف صوتية؛ يُتغيّ من خلالها التخفيف والتسهيل، والاقتصاد الجهدي، والتكيّف النطقي. ولا يقتصر وجود هذه الظاهرة في اللغات الأمّ فحسب، بل تعدّ اللهجات العامية المعاصرة غنية بظاهرة الإبدال، الأمر الذي دفعني إلى معرفة مدى تجذّر هذه اللهجات في موروثها اللغة الأمّ، من خلال هذه الظاهرة، في دراسة صرفية مقارنة موسومة بـ (الإبدال بين الفصحى واللهجة الليبية)، تكمن أهميّة هذه الدراسة في إثراء الدراسات اللسانية التداولية، وإبراز اللهجة الليبية، كونها كيانا لغويّا له أنظمة وقوانين بعيدة عن العشوائية. وتستهدف هذه الدراسة تتبّع مظاهر الإبدال في اللهجة الليبية، وتحليلها تحليلا صوتيا مقارنا باللغة الأمّ؛ للوقوف على أوجه الاتّفاق والخلاف بينهما، وتعليل ذلك ما أمكن، وتنقيحها من تهمة الانحرافات، بردّها إلى أصولها القياسية واللغوية، اعتمادا على منهج وصفي تحليلي مقارن. تطلّبت هذه الدراسة: ملخّص الدراسة، ومقدّمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، عنونتها على التوالي: الإبدال القياسي الصرفي العام، والإبدال القياسي الخاص؛ وسمّيته بذلك لأنّ الباحثة اعتمدت ما هو مطّرد في لهجة ما، أن يكون قياسيا بالنسبة إلى تلك اللهجة، فيُعدّ قياسيا خاصّا، والإبدال السماعي الشاذ، وخاتمة تضمّنت نتاج البحث والمقارنة، وقائمة المصادر والمراجع.

تمهيد _ مفهوم الإبدال وحدوده:

تعريف الإبدال في اللغة:

"بدل الشيء: غَيْرُه. ابْنُ سِيدَهْ: بِدْل الشيء وبَدَله وبَدِيله: الخَلَف مِنْهُ، والأصل في الإبدال جعْل الشيء مكان شيء آخر[1]".

تعريف الإبدال في الاصطلاح:

" هو جعل حرف مكان حرف غيره[2]". وعلّته تقارب الحروف وتدانيها[3]؛ طلبا للخفّة.

حروفـــــــه:

اختلفت مسالك الصرفيين والنحويين من علماء اللغة، في حصر أحرف الإبدال، تبعا لاختلاف الاعتبارات المتّبعة في ذلك، والزوايا المنظور منها لظاهرة الإبدال، فمنهم من تناول الإبدال بمفهومه العام، وعلى هذا شمل الحصر أحرف الإعلال، وهو الإبدال بين العلّة والعلّة، وهذا مستبعد في دراستنا؛ لأنّنا نعدّ الإبدال بين أحرف المد من الإعلال وليس من الإبدال، إلاّ ما كان الإبدال منها بين العلة والصحيح، فهذا يشمله الإبدال عندنا في هذه الدراسة، ومنهم من ضيّق الحصر _وهم الصرفيون المعياريون_ الذين جعلوا الإبدال مقتصرا على ما تطّرد فيه القواعد الصرفية الثابتة الشائعة؛ لعلّة تصريفية. ومنهم من وسّعه، وهم اللغويون الوصفيون، الذين أشملوا الحصر في كلّ إبدال حرفي، يقع في اللغات واللهجات العربية القديمة، ومردّ هذا الاختلاف عند العلماء إلى خمسة اعتبارات، وهي: الاعتبار الترددي، بين الشائع والمتوسّط والنادر، والاعتبار التشريعي، بين الواجب والجائز، والاعتبار الوظيفي، وهو الذي لغرض الإدغام، أو لغير الإدغام، والاعتبار القياسي، وغير القياسي، وأخيرا الاعتبار الصوتي لطبيعة الحرف، بين المعتلّ والصحيح، كلّ هذا في لغة العرب القديمة، وبناء على هذه الاعتبارات اختلف العلماء في حصر حروف الإبدال اختلافا متشعبا، ليس المجال سانحا لعرضه؛ لذا سأذكر حروف الإبدال الشائعة، التي عليها الجمهور، وهي الحروف القياسية الشائعة: وحُصرت في تسعة أحرف أُجتُمعت في جملة: (هدأت موطيا)[4]، وزيد عليها لتشمل اثني عشر حرفا، أُجتُمعت في جملة: (طال يوم أنجدته) عند بعضهم الآخر[5]، وبعضهم من وسّع في الإبدال الشائع، ليشمل اثنين وعشرين حرفا، على أنّ الإبدال يقع في غيرها، ولكنّه ليس بشائع[6]، ومنهم من زاد في الاتّساع، ليشمل كلّ الحروف[7]. ونحن في دراستنا المقارنة لن نقصي أيّ حرف، إلا الذي استبعدته اللهجة الليبية، فجميع الحروف مطروحة للدراسة؛ لنقف على حدود الإبدال في اللهجة الليبية العاميّة، لعلّنا نصل إلى إحصاء دقيق، بعيدا عن الخلاف في اللهجة.

الفرق بين الإبدال والإعلال:

يعدّ الإبدال والإعلال من المصطلحات المتداخلة، عند الصرفيين والنحاة، وهو من المسائل الصرفية التي أُشكل فيها، وأُستخدمت من المترادفات؛ للتداخل الوظيفي بينهما، إذ كلاهما يُتغيَّ منه الخفّة والتجانس الصوتي، وبالنظر إلى تحديد العلماء لمفهوم الإبدال، فإنّه: جعل حرف مكان حرف، وهذا المفهوم يشمل كلّ جنس الإبدال في الحروف مطلقا، بغض النظر عن صحّتها أو علّتها؛ لذا يرى العلماء _منهم سيبويه_ أن الإعلال داخل في جنس الإبدال بمفهومه الأعمّ، ولم يفرد في كتابه بابا مستقلا للإعلال، بل له بابا موسوما بحروف الإبدال يدرج فيه الإبدال بمفهومه العام[8]، ويرى آخرون ضرورة الفصل بين الإبدال في الحروف الصحيحة، والإبدال بين الحروف المعتلة، والاصطلاح على الأخيرة بمصطلح الإعلال وخروجه من مفهوم الإبدال، وجعلوه مقتصرا على أحرف العلّة فحسب، وقد عمدت الدراسة إلى اتباع مذهب الفصل بين المصطلحين، لتقتصر على الحروف الصحيحة، سواء الإبدال الحاصل بين الحروف الصحيحة، أم بين الصحيحة والمعتلّة، على أن تكون الهمزة من الحروف الصحيحة؛ لأنّ لها حيّزا تخرج منه، وهو حيز الحنجرة، كما بينه الخليل في كتابه العين[9].

أنواع الإبدال:

للإبدال في دراستنا ثلاثة أنوع، إبدال قياسي صرفي عام، وهو الإبدال الخاضع لقوانين صرفية وصوتية عامّة، يمكن أن نقيس عليها، وإبدال صرفيّ خاص، وهو ما كان قياسيا ومطّردا في لغة ما، ولا يمكن القياس عليها خارج تلك اللغة، ويُعدّ من خصوصيّاتها، وإبدال غير قياسي، وهو سماعي، قليل الشيوع، ولا يخضع لنظام محدّد. وعلى هذا التصنيف، ستكون دراسة ظاهرة الإبدال.

المبحث الأوّل – الإبدال القياسي (الصرفي) العام:

أوّلا – إبدال تاء الافتعال بين المخرج والسمة:

(ت، ط، د): مخرجها من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، إذ تبدل التاء طاء أو دالا، وذلك عند تاء افتعل:

1. إبدال التاء طاء:

تُبدل التاء طاء، إذا جاورت أحرف الإطباق، نحو: اصطبر، اضطرب، اطّلع، اظطلم، والأصل: اصتبر، اضترب، اطتلع، اظتلم، إذ تجاورت تاء الافتعال أحرف الإطباق والجهر، فلم تصمد التاء؛ لاستفالها وهمسها، فاستُثقل الإتيان بها، فأُبدلت طاء؛ لمشاركتها معها المخرج؛ ومجانستها معها في الصفات؛ طلبا للخفّة. فوجب الإدغام في نحو: اطّلع، وجاز في نحو: اظطلم، فتصير: اظّلم، بعد أن أُبدلت الطاء ظاء، وجاز فيها أيضا: اطّلم على ضعف، بعد أن أُبدلت الظاء طاء، على قلّة، والأشهر في اصطبر الإظهار، وجواز اصّبر على ضعف؛ لعدم المجانسة بين الصاد والطاء، وامتنع اطّبر بإدغام الصاد في الطاء؛ لهيمنة صفير الصاد، وكذلك من نحو: اضطرب، الإظهار فيه هو الوجه الأشهر، وجاز الإدغام في اضّرب، وامتنع في اطّرب؛ لاستطالة الضاد.

وفي اللهجة الليبية جاء الإبدال في هذا على القياس، فنقول: اصطلح بالإظهار، اطّبع بوجوب الإدغام، وفي الضاد نقول: اطّرب، اطّرّ، والأصل: اضترب، اضترّ، على صيغة افتعل من الفعل ضرب، وضرّ، إذ أُبدلت التاء طاء، ثمّ أُبدلت الضاد طاء، وأُدغمت الطاء التي هي فاء الفعل في الطاء المبدلة من تاء افتعل، فنقول: اطّرب، واطّرّ، وهذا امتداد للغة العرب القديمة، التي وصفها سيبويه باللغة القليلة والرديئة، ويعلّل سيبويه رداءتها؛ أنّ صفة الاستطالة للضاد يجعلها تهيمن على الجوار، وإدغامها في غيرها يجحفها حقّها، وهذا يشكّل خسارة صوتية، وليس خطأ لغويّا، وشيوعه في اللهجة؛ طلبا للتسهيل؛ والتخلّص من ثقل الإجهاد العضلي، في الإتيان بصوتين مطبقين متجاورين، ويبدو في اللهجة أنّ هذا السبب أقوى من الحفاظ على مزايد الحرف الأقوى، وفي الظاء، من نحو ظلم، نقول على صيغة افتعل: اظّلم في مناطق شرق ليبيا، واضّلم في غربها، من قبل أنّهم يُبدلون الظاء ضاد عموما؛ طلبا للخفّة. وكلّ له وجهه في الفصحى، مع التطور التداولي، إذ ما كان جائزا عند العرب قديما على قلّة، صار في اللهجة الليبية هو الوجه الرئيس، مع اطّراد الإدغام في كلّ إبدال؛ طلبا للخفّة.

2. إبدال التاء دالا:

وذلك إذا تجاورت تاء الافتعال مع الزاي أو الدال أو الذال، ومن نحو الزاي: ازدهر، ازدجر، فإنّ التاء تُبدل دالا، والأصل: ازتهر، ازتجر، وقد أُبدلت التاء دالا؛ لأنّ صوت الزاي مجهور. فصارت التاء مجهورة –أيضا–، فأُبدلت دالا؛ طلبا للخفة. ومن نحو الدال: ادّان، والأصل: ادتان، إذ هيمن جهر الدال على التاء، فصارت دالا، فوجب إدغامهما، ومن نحو الذال: اذدكر، والأصل اذتكر، إذ أُبدلت التاء دالا؛ لهيمنة جهر الدال على التاء، فصارت دالا: اذدكر، وفي هذا إبدال تبادلي بين الدال والذال؛ لغرض الإدغام؛ طلبا للخفّة. فيجوز إبدال الدال المبدلة من تاء الافتعال ذالا؛ لتماثل فاء افتعل في اذدكر، فتصير: اذذكر، وهنا وجب الإدغام، فتكون: اذّكر، ويجوز إبدال فاء افتعل في اذدكر دالا؛ لتماثل الدال المبدلة من تاء الافتعال، فتصير اددكر، ما يوجب ادغامها على نحو: ادّكر، ويجوز عدم الادغام فتبقى على نحو اذدكر.

وفي اللهجة الليبية، ورد هذا الإبدال فيها امتدادا للفصحى، إذ نقول: ازدحم، والأصل: ازتحم، بعد الزاي، وما جاء بعد الدال، نحو ادّعى، والأصل ادتعى، أُبدلت التاء دالا؛ لضعف التاء المهموسة أمام جهر الدال، فصارت ادّعى، بعد إدغامها في الدال الأصلية وجوبا؛ للمجانسة الصوتية؛ طلبا للخفة. وما جاء بعد الذال، نحو: ادّخر، ادّكر، إذ أُبدلت التاء دالا، فصارت: اذدخر، اذدكر، وفي اللهجة الليبية في مناطق شرق ليبية، يوجبون إبدال الدال في اذدخر واذدكر، المبدلة من تاء الافتعال ذالا؛ لغرض ادغامها في الذال الأصلية؛ للمجانسة الصوتية؛ وطلبا للخفّة، فنقول اذّخر، واذّكر. وفي لهجة مناطق غرب ليبيا يكون الإبدال عكسيّا؛ إذ تُبدل الذال الأصلية في ذكر وذخر، دالا، وتدغم في الدال المبدلة من تاء افتعل، على نحو: ادّكر وادّخر، ولا يوجد في اللهجة الإظهار في نحو اذدكر أو اذدخر من دون إدغام؛ لثقلها.

3. ومن خواص لهجة غرب ليبيا إبدال الذال دالا، وإذا جاورت التاء ذالا، فإنّها تبدل دالا، نحو: اذدكر، والأصل: اذتكر. وفي اللهجة الليبية تُبدل الذال دالا أينما كانت، نحو: تلميد، نافدة، دلك، والأصل: تلميذ، نافذة، ذلك؛ لاستثقالها عموما، فنقول: ادّكر بعد أن أُبدلت التاء دالا؛ طلبا للمجانسة والخفة.

ثانيا– إبدال فاء الافتعال تاء إن كانت واوا أو ياء أو ثاء:

1. إبدال الواو تاء:

وذلك إذا كانت فاء الفعل واوا، وصيغ الفعل منه على وزن (افتعل)، أُبدلت الواو تاء؛ لتقارب المخرج وتجانس الصفات، إذ الواو صوت شفوي، لين أو رخو، مجهور، والتاء صوت أسناني لثوي، شديد مهموس، وذلك نحو: اتّعظ من وعظ، اتّسع من وسع، اتّصف من وصف، اتّصل من وصل، اتّزن من وزن. والأصل: اوتعظ، اوتسع، اوتصف، اوتصل، اوتزن، إذ أُبدلت الواو تاء، وليس الإبدال ههنا عكسيا؛ على الرغم من جهر الواو، في مقابل همس التاء؛ لأنّ الاعتبار ههنا ليس للجهر وحده في هذا الباب؛ بل بسبب الثقل المخرجي؛ إذ يثقل الإتيان بالواو بعد كسر همزة الوصل؛ ولينها؛ وعدم اعتماد الواو لعلتها؛ وضعف استقرارها الصرفي؛ فأُبلت الواو تاء؛ طلبا للخفّة؛ وتقوية لبنية (افتعل). ولم تُقلب الواو ياء على الرغم من مجانسة الياء لكسرة الهمزة؛ اختصارا للجهد العضلي.

وما جاء في اللهجة الليبية هو امتداد للفصحى، إذ ورد إبدال الواو الذي هو فاء الفعل تاء، ووجب إدغام التاءين والإسكان والتخفيف، من نحو: اتْعظ، اتْصل، اتْقد، إذ أُبدلت فاء الفعل تاء؛ طلبا للخفّة؛ وسرعة في النطق؛ واقتصادا للمجهود الصوتي. والتسكين متداول في اللهجة، ويعدّ تطوّرا سمعيّا، وسمة لهجية، أُجريت مجرى الوقف في الفصحى، التي يمثّل المشدّد فيها حرفا مزدوجا لا يُسكّن الثاني منه، إلاّ أن يكون وقفا.

2. إبدال الياء تاء:

وذلك من نحو: اتّسر، والأصل: ايتسر من يسر، صارت في صيغة افتعل ومشتقاتها، اتتسر، فأُدغمت التاءان، فصارت: اتّسر. هذا إذا كانت الياء أصلية، ولم أجد في اللهجة الليبية العاميّة، ما يظهر إبدال الياء الأصلية تاء، وإذا كانت الياء منقلبة عن أصل، فلا يجوز في العربية إبدالها، نحو: ايتكل، وايتمر، وايتزر؛ لأنّ الياء ليست أصلا، وإنّما منقلبة عن الهمزة، إذ الأصل: أكل، وأمر، وأزر، ومن الخطأ في العربية إبدال هذه الياء؛ لأنّها ليست لازمة، وشذّ قولهم: اتّكل، اتّمر، اتّزر، وقد أجازه البغداديون[10].

وجاء في اللهجة الليبية جواز ذلك، فنقول: اتّخذ، والأصل أخذ، وردت على صيغة افتعل، فأُبدلت الهمزة ياء، فأُبدلت الياء تاء، فأُدغمت في تاء افتعل، وهو ما خطّأه العلماء، وجوّزه البغداديون.

3. إبدال الثاء تاء:

وذلك من نحو: اتّرد، أصله اثترد، من الثريد، أُبدلت التاء من الثاء؛ لقربها في المخرج، ومشاركتهما في الهمس، فأُدغما، فصارت: اتّرد، ومنه: اتّأر، أصله اثتأر من الثأر[11].

وفي اللهجة العامية كذلك، ويعدّ إبدال الثاء تاء في اللهجة الليبية الغربية من خواصها عمومها، إذ يبدلونها تاء أينما كانت، فيقولون: تلاتة، توم، متلّت، من ثلاثة، ثوم، مثلّث.

ثالثا– إبدال تاء تفاعل وتفعّل بين المخرج والسمة:

من الصيغ الصرفية الاشتقاقية، التي وردت في العربية الفصحى، صيغتا: افّاعل، وافّعّل اللتان أُشتُقتا من الصيغتين الأساسيتين: تفاعل، وتفعّل، وهذا ناجم عن تقاطع القوانين الصوتية مع البنية الصرفية في الصيغة الأساس؛ للتخلّص من التنافر الصوتي؛ ولتحقيق الاقتصاد الصوتي؛ لثقل الانتقال المخرجي للتاء، الزائدة في أوّل الفعل مع حروف المقاربة، إذ تُبدل هذه التاء، التي في أوّل الفعل إلى حرف مماثل لفاء الفعل، إذا كان الأخير إحدى حروف معلومة، إذ تفقد تاء الصيغة

صفاتها؛ لإزالة التباين الصوتي بين التاء وفاء الفعل؛ بغية المماثلة الكاملة بينهما؛ طلبا للمجانسة الصوتية؛ وهذه الحروف هي: (ت ث ج د ذ ز س ش ص ض ط ظ)[12]، ومن هذا الإبدال، نحو:

كما جاء في قولهم: اثّاقل، والأصل: تثاقل، إذ أُبدلت التاء ثاء، فأدغمت في الثاء الأصلية، بعد سلب حركة الأولى، وأُستُجلبت همزة الوصل؛ لتجنّب البدء بالساكن، فتصير: اثّاقل؛ اقتصادا للجهد النطقي؛ وتسهيلا للتدفّق الصوتي، وكذلك قياسا لكل تاء زائدة، جاورت فاء الفعل، إن كان من هاته الحروف، وذلك نحو: اتّابعوا من تتابعوا، واجّمّعوا، من تجمّعوا، وادّارأتم من تدارأتم، واذّكّروا من تذكّروا، وازّينوا من تزيّنوا، واسّاقط من تساقط، واصّادق من تصادق، واضّارب من تضارب، واطّوّع من تطوّع، واظّاهر من تظاهر، من صيغة تفاعل وتفعّل، صارتا بالإبدال افّاعل، افّعّل[13].

وقد جاء في اللهجة الليبية امتدادا للعربية الفصحى، إذ يقولون بكثرة: اجّاغفوا بمعنى تعاركوا، والأصل تجاغفوا، أُبدلت التاء جيما، وأدغمت في الجيم الأصلية، وأُستُجلبت همزة الوصل؛ للبدء بالساكن؛ اختصارا واقتصادا في الجهد النطقي؛ طلبا للخفة واليسر، نتج عنه تحويل الصيغة من تفاعل إلى افّاعل، وكذلك في باقي الحروف، نحو قولنا: ادّرّس، ازّيّن، اشّاكل، اضّايق، اضّارب، اصّادف، اطّهّر، ومنه كثير على سبيل الجواز لا الوجوب.

رابعا– إبدال السين صادا:

ورد في اللغة إبدال السين صادا، وهو مطّرد بين الوجوب والجواز، وذلك في كلّ سين وقعت قبل ق، ط، غ، خ[14]، نحو: صراط من سراط، صبغة من سبغة، صخّر من سخّر، وصقر من سقر، و"إنّما ساغ قلب السين صادًا، إذا وقعت قبل هذه الحروف، من قبل أنّ هذه الحروف مجهورة مستعلية، والسينُ مهموس مستفِل، فكرهوا الخروج منه إلى المستعلى؛ لأنّ ذلك ممّا يثقل، فأبدلوا من السين صادًا؛ لأنّ الصاد تُوافِق السينَ في الهمس والصفير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء، فيتجانس الصوت، ولا يختلف"[15]. وهذا الأبدال بين الواجب في كلمة صراط، فلا يؤتى بها إلا كذلك، والجائز في غيرها.

ومثله وارد جدا في اللهجة العامية الليبية، نحو: صطر من سطر، ومصتقيم، وأحيانا مصطقيم؛ من مستقيم؛ لسيطرة استعلاء القاف وجهرها على استفال السين والتاء المهموستين، وصوط، من سوط، صبغ من سبغ، صمغ من سمغ، صلخ من سلخ، وهو ما كان متأصّلا في اللغة الفصحى، ومن التطوّر اللهجي في هذا الإبدال الاتّساع فيه، إذ ورد في اللهجة: قصم من قسم؛ هيمنة القاف على السين فأُستُعلت، فصارت صاد، والقياس أن تسبق السين القاف، لا العكس، وقولهم: صيّارة من سيّارة، وصافر من سافر، وكصر من كسر، وصور من سور؛ لتفخيم الراء في اللهجة الليبية، فضاهت بذلك أحرف الاستعلاء، ولم يجئ في اللهجة صوق من سوق، صاق من ساق، صباقيتي من سباقيتي، ليس انحرافا عن الفصحى؛ بل لأنّه حدث في اللهجة تطور صوتي في القاف، فلم يعد مستعل، وصارت الجيم القاهريّة (g).

خامسا– إبدال السين والصاد زاي:

وذلك إذا سُكّنتا وسبقتا دالا، أمّا السين فتُقلب زايا خالصة، نحو: أزْدل ثوبه من أسدله، أي: أرخاه؛ وعلّته المجانسة الصوتية. وأمّا الصاد، ففيها ثلاثة أوجه: إمّا إبداله زايا خالصة، وإمّا صاد خالصة، وإمّا بين الزاي والصاد، وذلك نحو: مزدر، أو مصدر، أو بين بين. وفي اللهجة الليبية يؤتى بها بين بين؛ وما كان هذا إلّا للمجانسة، والتخلّص من التنافر الصوتي؛ إذ تُعدّ السين والصاد مهموستين، والدال مجهورة، فهيمن الجهر على الهمس، فأُبدلتا زايا؛ لتوافق الدال في الجهر، وتوافق السين والصاد في الصفير والمخرج[16]. وكذلك جاء في اللهجة العاميّة، ومنه يقولون: مِزْدَة، وعدم وجود أصل لغوي أُشتُقت منه اسم المدينة مزدة في ليبيا، جعلني أرجّح احتمال أن يكون الزاي فيها مبدلة من الصاد، من مَصْدة[17]، وهو ما له أصل في اللغة.

سادسا– إبدال النون ميما:

وهو إبدال صوتي مطّرد واجب، وذلك في كلّ نون ساكنة بعدها باء، نحو: عنْبر تقول: عمبر، صوتا لا كتابة، ونحو: قمبر من قنبر، ممْبر من منْبر، صمْبور من صنْبور، وعلّته أنّ النون الساكنة خيشومية رخوة ضعيفة، أمام شدّة الباء، فتنافرا، فأُبدلت ميما؛ لمشاركة الباء في المخرج، والنون في الغنّة؛ لتحقيق المجانسة والتوافق الصوتي والتقاربي[18]. ولهذا امتداد واسع في اللهجة الليبية؛ طلبا للخفة؛ والانسياب النطقي، نحو: شمْبير من شنبير، وهو مايوضع على الرأس تتزين به المرأة الليبية، وهو ما يشبه التاج، ونحو: عبمْبر من عبنبْر، وهو نوع من المأكولات الليبية، ومثله كثير.

سابعا– إبدال التاء هاء:

جرى في الفصحى إذا سُكّن الاسم المختوم بتاء التأنيث المربوطة، إبدالها هاء عند الوقف عليها، وهذا مطّرد في اللغة، وذلك نحو: فاطمه من فاطمة، ومعلّمه من معلّمة، وحمزه من حمزة[19]؛ ويبدو ذلك لأنّ التاء شديدة، تزداد شدّتها عند تسكينها، ما يسبب ثقلا في موضع يستلزم فيه راحة النفس عند الوقف، ولمّا تعذّر هذا مع التاء، ألزموا إبدالها حرفا أخف وأنسب للراحة، عند انقطاع الصوت، فناسب الهاء، لمشاركتها التاء في الهمس، ومخالفتها معها في الرخاوة.

وفي اللهجة العامية يحدث إبدال التاء هاء وصلا ووقفا، ثمّ تحذف الهاء لخفائها؛ تخفيفا كما حُذفت من فوه تخفيفا[20]، فنقول: فاطمَ، حمزَ، في الوصل بإثبات فتحة ما قبلها، وفي الوقف تشبع الفتحة ألفا؛ تعويضا عن الهاء المحذوفة؛ لئلا يسكّن ما قبل الهاء عند الوقف، فتصير: فاطما، معلّما، حمزا، وهذا مطّرد في كلّ نحو ذلك في اللهجة الليبية.

المبحث الثاني – الإبدال القياسي (اللغوي) الخاص:

ونسميه –أيضا– بين القياس والسماع؛ وهو كلّ إبدال يطّرد في سياق لغوي ما، أو في كلمة ما بعينها، ولا يتجاوزها؛ لذلك اصطلحنا عليه بالقياسي الخاص، ومنه كثير في اللغة:

1. **إبدال الواو ميما:**

وذلك قياسا في كلمة: فم فقط، والأصل: فوه؛ حُذفت الهاء تخفيفا، وأبدلوا الواو ميما؛ لمشاركتها المخرج والرخاوة والجهر، بفتح الفاء: فَمٌ، ووردت بكسرها وضمّها؛ وقد لحقها هذا التغيير؛ نتيجة إعلالها بالحذف، وإبدال واوها ميما[21]. وكذلك ورد في اللهجة الليبية، بحذف الهاء وإبدال الواو ميما، وجاءت حركة الفاء بالضمّ والفتح، فيقولون: فُم، وفَم، وكأنّ الضّمّ على الأصل، إذ حركة الفاء الضمّ قبل الحذف، ولهذا امتداد في الفصحى.

2. **إبدال الواو تاء:**

وذلك قياسا في بعض الكلمات، ولا يطّرد في كلّ اللغة، نحو: تجاه، تراث، تقية، تخمة، والأصل: وجه، ورث، وقية، وخم؛ وإنّما أُبدلت التاء من الواو في نحو هاته الكلمات؛ لأنّها أقرب الحروف منها، وأشبهها بها في الزيادة والبدل، ولم تُقلب إلى شريكتيها في المخرج، وهما الباء والميم؛ فأمّا الباء فلأنّها ليست من الزيادة والبدل، وأمّا الميم فلئلا يُشتبه مع اسم الفاعل والمفعول، فقلبوا الواو تاء لذلك[22]. وكذلك أُبدلت التاء من الواو، من نحو: بنت، أخت، إذ الأصل: بنو، أخو، وليست التاء فيهما من علامات التأنيث[23]. كذلك ورد في العاميّة الليبية امتدادا للغة الفصحى، فيقولون: وجه، ورث، بنت، أخت.

3. **إبدال السين تاء:**

وذلك مطّرد في كلمة: سِتّ، والأصل: سِدس، فاستثقلوا الجمع بين السين والدال، فأبدلوا السين تاء؛ لمضاهاتها في الهمس؛ ومشاركتها الدال في المخرج، وأبدلوا الدال تاء، فأدغمت في التاء الثانية، فصارت: سِتّ[24]، ولا يقاس ذلك في غير هذه الكلمة. وقد ورد مثله في اللهجة الليبية.

4. **إبدال الياء هاء:**

وذلك في اسم الإشارة (هذه) بالهاء في الفصحى، وقيل الأصل هذي، إذ أبدلوا الهاء من الياء، لعلّة صوتية، وهي أنّ الياء خفية عند الوقف، وزادتها الكسرة خفاء، فأبدلوا الياء هاء، فصارت هذه؛ لقرب مخرجيهما؛ ولأنّ الكسرة مع الهاء أبين، ولم ترد هذي، إلاّ عند بعض العرب، وقيل هو من الشواذ، إذ لا يبدلون كلّ ياء هاء إلاّ في هذي[25]، وفي اللهجة الليبية لم يحدث في اسم الإشارة إبدال، بل ورد مطّردا في (هذي) على الأصل قبل الإبدال.

5. إبدال اللام ميما (الطمطمانية):

ورد ذلك في حديث الرسول صلى الله عليه وسلّم بلغة حمير وطيء[26]. أنّه قال: (ليس من امبرّ امصيام في امسفر)[27]، أي: ليس من البر الصيام في السفر؛ وقد أبدلوا اللام ميما في أول الكلمة، وذلك في ال التعريف، لتقارب مخرجهما؛ طلبا للخفّة الصوتية.

وفي اللهجة الليبية ورد قولهم: امبارح، أي: البارحة، إذ أُبدلت اللام ميما على غير قياس، وكنت أحسبه انحرافا لهجيا؛ لأنّه على غير القياس، حتّى وجدت جذوره في لغة حمير وطيء القديمة؟

6. إبدال النون ياء:

وذلك في كلمة: دينار، والأصل: دنّار، ودليله يجمع على دنانير[28]؛ هروبا من ثقل التضعيف[29]. وكذلك ورد الإبدال فيه في اللهجة الليبية.

7. العنعنة:

وهي إبدال الهمزة عينا في أوّل الكلمة، وذلك يطّرد عند بني تميم، وأسد، ومنه نحو: عن، بالتسكين والتضعيف للنون، والأصل: أنْ، وأنّ[30]، وعسلم، وعذن من أسلم، وأذن[31]؛ وذلك لقرب مخرجيهما[32]؛ وقد ورد في اللهجة الليبية إبدال همزة ال التعريف عينا في كلمة: المهمّ خاصّة، فيقولون: علمهم، والأصل: المهمّ، ولم يرد غير ذلك في اللهجة الليبية.

8. التلتلة:

وهي إبدال حركة أوّل المضارع كسرة، وذلك عند بعض العرب، منهم بني أسد، إذ يكسرون حرف المضارع، من كلّ فعل هو من الباب الرابع، الذي هو كسر فتح، فعِل يفعَل؛ تبيانا منهم أن ماضي الفعل المكسور حرف مضارعه، مكسور العين، وذلك نحو: إعلمُ، يِحزن، تِفرح، نِجهل من علِم، حزِن، فرِح، جهِل[33]. وهو تماما ما ورد في اللهجة الليبية العاميّة، مع تطوّر تاريخي لهذا الإبدال، إذ تكسر حرف المضارع في كلّ أحوال ماضيه، والعبرة في ذلك كسر عين المضارع عموما، إلّا ما كان مفتوح العين في الماضي والمضارع، نحو: فتَح يَفتَح، ذبَح يذبَح، وفي باقي الأبواب تُكسر عين المضارع في جميعها، فتُكسر حرف المضارع تباعا، نحو: يِكتِب، نِعرِف، تِحزِن، يِحسِن، نِحسِب. المبحث الثالث– الإبدال السماعي النادر:

1. إبدال الميم نونا والعكس:

وذلك على الشواذ في نحو كلمة: قاتن في وصفهم الشعر الأسود، والأصل: شعر قاتم، وبنام، وطام، والأصل بنان، وطان[34]. وجاء في اللهجة إبدال مماثل للنون، فيقولون عند بعضهم: فاطنة، والأصل فاطمة، وهو ما له جذور عربية قديمة، وليس انحرافا لهجيّا معاصرا، ولم أسمع ذلك في غيرها.

2. إبدال الألف همزة:

وذلك إذا وقع ساكن بعد الألف، وذلك من نحو: ضألّين، شأبّة، جأنّ عند بعضهم، على غير القياس، والأصل: ضالّين، شابّة، جانّ[35]؛ كراهة التقاء الساكنين[36]. ولم يرد في اللهجة هذا الإبدال لجنوح اللهجة الليبية للتّسهيل، ونفورها من الهمز عموما، وهذا له أصل في الفصحى.

3. إبدال النون لاما:

وذلك في قولهم: أصيلال، والأصل: أصيلان من الأصيل، فأبدلوا اللام من النون، وهو شاذ لا يقاس عليه[37]، وذلك لقرب مخرجيهما[38]. وقد ورد في اللهجة الليبية إبدال النون لاما، نحو: باذنجال، وفنجال، والأصل: باذنجال، وفنجان، وهذا ممتدّ من الفصحى.

4. إبدال الذال والثاء والظاء، دالا وتاء وطاء:

ورد في اللغة عند بعض العرب على غير القياس، إبدال الذال دالا، والظاء طاء، إذ هناك طائفة يبدلون الذال دالا أينما وقعت، في غير بناء افتعل، نحو، دكر، ذكر، والبردعة من البرذعة، ويبدلون الظاء طاء، نحو: الطنة من الظنة، كما يبدلون الثاء تاء، نحو: توم من ثوم[39]، إذ تعدّ هذه الأحرف عموما أقلّ استعمالا؛ لاستثقالها[40]، فأبدلت لما اشتدّت المقاربة بينهن[41]؛ طلبا للخفّة.

وقد ورد في اللهجة الليبية إبدال الثاء تاء، والذال دالا، والظاء ضاد، فمن الثاء نحو: تلاتة، تلاّجة، توم، والأصل: ثلاثة، ثلاّجة، ثوم، ومن الذال، نحو: دنب، دقن، ديب، والأصل: ذنب، ذئب، ذقن، ومن الظاء، نحو: ضلم، ضلّ، ضفر، والأصل: ظلم، ظلّ، ظفر، لاختلافها في الاحتكاك واتفاقها في الهمس أو الجهر، وهو ظاهرة لها امتدادها في لغات لهجية عربية قديمة، وليست انحرافا صوتيا من غير أصل.

5. إبدال الياء همزة:

وذلك في قولهم: قطع الله أده، والأصل: يده، إذ أُبدلت الهمزة من الياء، وجاء في اللهجة الليبية قولهم: إيد، بالياء والهمزة معا، وقد أُبدلت فتحة الهمزة كسرة؛ لمجانسة الياء، ويبدو أنّ الكلمة جمعت بين البدل والمبدل منه، إذ اجتمع الهمزة والياء في الكلمة، وهذا جائز في الفصحى[42].

6. إبدال الضمّة كسرة:

وذلك في أوّل اسم التصغر، إذ يُضمّ أوّله في العربية قياسا، نحو: قُلَيم، عُظيم، وجاء في اللهجة الليبية أنّها تضمّ الأوّل قياسا، والمشهور تكسيره ، فيقولون: قِليم، عِظيم، ولهذا أصل في العربية، وليس انحرافا لهجيا، فقد جاء عن العرب شِيَيْخ، بِيَيْت، وسِيَيْد؛ كراهية الياء بعد الضمّة[43].

7. إبدال القاف جيما قاهرية:

جاء في اللهجات العربية القديمة، ما لا يُستحسن في الشعر ولا في القرآن، إبدال القاف بين القاف والكاف، فيأتي بما يشبه لفظ الكاف، التي بين الجيم والكاف[44]. وهو تماما ما تعتمده اللهجة الليبية العامية المعاصرة، إذ تُبدال القاف جيما قاهرية إبدالا مطّردا، ولا تأتي بغيرها، وذلك نحو: گال من قال، وفقدت مخرجها وصفاتها، فهي مستفلية قريبة من الكاف والجيم(g).

8. إبدال الذال ظاء وضاد:

ورد في اللهجة الليبية إبدال الذال ظاء أو ضادا، شذوذا في بعض الكلمات، نحو: ظراري، أو ضراري، والأصل ذراري، من الذّريّة، وكذلك ورد: هظا وهضا، والصحيح: هذا، ، وهو ما لا أصل له في الفصحى، لأنّ القاعدة الصوتية في الإبدال عموما، الهروب من الثقل إلى الخفّة، والاقتصاد في الجهد، وقد لجأت اللهجة في هذا الإبدال إلى الثقل على غير المألوف، إذ يُعدّ الظاء والضاد من أثقل الحروف؛ تعزيه الباحثة إلى طبيعة الخشونة التي تتميّز بها البيئة الليبية، على غير البيئة التي تتميّز بالرّقّة، فيقولون: دراري وهدا، بإبدال الذال دالا مرقّقة في بعض المناطق الليبية، وهذا من خواص اللهجة الليبية، وهو إبدال شاذ، لا يكون في كلّ ذال، ويُعدّ انحرافا لهجيّا تداوّليّا.

الخاتمـــــــــة:

توصّلت الدراسة إلى النتاج التالي:

1. أثبتت الدراسة أنّ اللهجة الليبية لهجة إبدالية تداولية تكييفية، فالإبدال فيها إمّا قائما على القياس، وإمّا ممتدّا من لهجات عربية قديمة، ما يدلّ على أنّ اللهجة الليبية متأصّلة ومتجذّرة في الفصحى في بنيتها الصوتية.
2. كشفت الدراسة أنّ خيار اللهجة لما هو غير قياسي في الفصحى، ليكون قياسيا في اللهجة الليبية؛ ما هو إلّا بسبب التقارب المخرجي؛ والتجانس الصوتي؛ وتحقيقا للاختصار الجهدي، والسرعة النطقية، بما يناسب طبيعة البيئة الليبية، ولا تُعدّ انحرافات صوتية.
3. اعتماد اللهجة على الموروث السماعي، ليكون قياسيا مطّردا، يعود إلى تنظيم فونولوجي داخلي، توجّهه آليّات التيسير، واستقرار العادات النطقية، وتوحيد البديل الصوتي داخل سياق اللهجة.
4. بكلّ فخر، يمكننا القول: إنّ اللهجة الليبية العامية، هي الأقرب إلى اللغة الفصحى، إذ افتقارها للإبدال المستقلّ عن لغة الأمّ، لا يعدّ ضعفا أو افتقارا لغويّا، وإنّما هو مؤشر أصالتها.

المصار والمراجع:

---

[1] . ينظر: لسان العرب، ابن منظور، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1414 هـ، مادة: (بدل).

[2] . ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، تحقيق: محمّد محي الدين وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1975م، 3: 197.

[3] . ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2000م 1: 193.

[4] . شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمّد بن الإمام جمال الدين ابن مالك، تحقيق: محمّد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2000: 594.

[5] . ينظر: الأمالي، لأبي علي القالي، تحقيق: محمّد عبدالجواد الأصمعي، دار الكتاب المصرية، الطبعة الثانية، 1926م، 2: 186.

[6] . ينظر: توضيح المقاصد، ابن أم قاسم المرادي، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2008م، 3: 1624.

[7] . ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1996م: 213.

[8] . ينظر الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة، 1988م، 4: 327.

[9] . ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 1: 52.

[10] . ينظر: شرح المفصّل، ابن يعيش، تقديم: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولى، 2001 م، 5: 430.

[11] . ينظر: سر صناعة الإعراب، 1: 183.

[12] . ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2008م، 5: 449.

[13] . ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، مصر – القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م، 1: 349.

[14] . ينظر: شرح المفصّل، 5: 413.

[15]. شرح المفصّل: 5: 414.

[16] . ينظر: شرح المفصّل، 5: 414.

[17]. ينظر: لسان العرب، مادة: (مصد).

[18] . ينظر: شرح المفصّل، 5: 388.

[19]. ينظر الكتاب، 2: 242.

[20] . ينظر: سر صناعة الإعراب 2: 89.

[21] . ينظر سر صناعة الإعراب، 2: 90.

[22] . ينظر: شرح كتاب سيبويه، 5: 124.

[23] . ينظر: سر صناعة الإعراب، 1: 155.

[24] . ينظر: سر صناعة الإعراب، 1: 165. وينظر: شرح الكتاب، 5: 419.

[25] . ينظر: الاتباع، أبو علي القالي، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، 80. وينظر شرح الكتاب، 5: 121.

[26] . ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب. الزمخشري، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 1993م: 511. وينظر: التخمير (شرح المفصّل في صنعة الإعراب، لابن يعيش)، صدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 1990م، 4: 194.

[27] . ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العبّاس القرطبي، محيي الدين ديب ميستو وآخرون، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب دمشق – بيروت، 1996م، رقم الحديث: 988، 3: 181.

[28] . ينظر: اللباب في علّة البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق– سورية، الطبعة الأولى، 1995م، 2: 317.

[29] . ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 246.

[30] . ينظر: سر صناعة الإعراب، 1: 241.

[31] . ينظر: الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح: محمود فجال، دار القلم،

[32] . ينظر: شرح المفصّل، 5: 362.

[33] . ينظر: ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، الطبعة الثانية، 1997م، مكّة المكرّمة– السعودية: 103.

[34] . ينظر شرح التوضيح على التصريح، 2: 743.دمشق– سورية، الطبعة الأولى، 1989م، 417.

[35] . ينظر: الممتع في التصريف، 215.

[36] . ينظر: اللباب في علّة البناء والإعراب، 2: 287.

[37] . ينظر: الأصول في النحو، ابن السرّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، لبنان– بيروت، 3: 275.

[38] . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 5: 351.

[39] . ينظر التخمير، 4: 476. وينظر الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الرابعة، 1: 352. وشرح الكتاب، 1: 232.

[40] . ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 1998م، 1: 155.

[41] . ينظر: شرح الكتاب، 5: 440.

[42] . ينظر: اللباب، 2: 296، وينظر: سر صناعة الإعراب، 1: 252.

[43] . ينظر: الكتاب، 3: 481.

[44] . ينظر: شرح الكتاب، 5: 390.